مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التعددية السياسية في دول أمريكا اللاتينية دراسة مقارنة بين النموذجين المكسيكي والبرازيلي
اسم الكاتب: د. خولة هادي حمزة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6796
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 23:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التعددية السياسية في دول امريكا اللاتينية
دراسة مقارنة بين النموذجين المكسيكي والبرازيلي

الدكتورة
خولة هادي حمزة
قسم الدراسات الامريكية-مركز الدراسات الدولية
جامعة بغداد

المقدمة:

تشكل ظاهرة التعددية واحدة من اهم الظواهر في الحياة اللاتينية، فهي ليست تعددية سياسية فحسب بل وحتى تعددية ثقافية وأثنية، وذلك نتيجة للظروف التي مرت بها دول هذه القارة، فهي دول ذات تناقضات متعددة ضمت بين ثناياها مختلف الاقوام والشعوب والديانات واضحت القارة بوتقة انصهار لكل هذه التناقضات.

وظاهرة التعددية التي نحن بصدد دراستها نجدها قد شملت معظم دول القارة، الا اننا حاولنا دراسة تجربتين للمقارنة بينهما أي التجربة المكسيكية والتجربة البرازيلية وذلك من خلال تقسيم البحث الى فصلين اساسيين، الفصل الاول تناولنا فيه الخلفية التاريخية لنشوء التعددية في القارة اللاتينية، وجاء المبحث الثاني فيه ليبين ابرز الصعوبات التي واجهت هذه الظاهرة.

الفصل الثاني ضم مبحثين، المبحث الاول دراسة لظاهرة التعددية في النظام السياسي المكسيكي، اما المبحث الثاني فهو دراسة لظاهرة التعددية في النظام السياسي البرازيلي، واخيراً توصلنا الى الخاتمة التي حاولنا من خلالها تبيان اوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين.

والله من وراء القصد

الفصل الاول

المبحث الاول

الخلفية التاريخية لنشوء التعددية في القارة اللاتينية

لقد عرفت دول القارة اللاتينية ظاهرة التعددية قبل غيرها من دول العالم الثالث وذلك نتيجة للاستقلال المبكر الذي حصلت عليه في القرن التاسع عشر والملاحظ ان هذه الدول لم تتبع انظمة الدول التي استعمرتها وانما اخذت بتقليد النظم السياسية الغربية منها النظام السياسي للولايات المتحدة والنظام البرلماني في بريطانيا، ونتيجة لتأثر قادة الاستقلال في اميركا اللاتينية بأفكار الثورتين الفرنسية والأمريكية وما تحملانه من مبادئ ليبرالية ومناداة بالعدالة والمساواة وما تدعوان اليه من تقرير لحق الاقتراع العام والسيادة الشعبية وتوزيع السلطات[1]. لذلك كان من شروط واهداف الاستقلال الأخذ بالنظام الرئاسي والتعددية الحزبية وينطلق ظهور الحزبية في القارة اللاتينية من اتجاهين:

الرأي الاول يرى ان ظهور الاحزاب السياسية في القارة يرتبط بتعزيز دور البرلمان واتساع حق الاقتراع فقد ظهرت العديد من الاحزاب الليبرالية والمحافظة في اطار المؤسسات البرلمانية ثم ظهرت احزاب الجماهير مع اتساع حق الاقتراع ودخول الطبقات الوسطى والشعبية في الحياة السياسية.

الرأي الثاني يرى ان لا مجال للحديث عن نشأة برلمانية للظاهرة الحزبية في القارة وان التحليل الاجتماعي والاقتصادي من ناحية وتحليل علاقات الاستعمار والتبعية من ناحية اخرى يساعدان مباشرة على فهم اصولها[2].

ويمكن القول ان الثقافة السياسية للاستعمارين الاسباني والبرتغالي للقارة اللاتينية لم تسمح بتأسيس احزاب سياسية في مستعمراتها وفرضت سلطة الحكم الفوقي من خلال المؤسسة العسكرية[3].

وبعد الحصول على الاستقلال ظهرت العديد من الاحزاب الا ان هناك نوعين من الاحزاب السائدة طوال القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين وهما احزاب تقليدية تضم المحافظين والليبراليين (الاحرار) وكلاً منهما يسعى الى تحقيق اهداف معينة والمحافظون يتطلعون الى تحقيق الحرية التجارية واقامة

---

[1] محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية (الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص٢٦٢.

[2] د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث (بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٩)، ص٢٤٩.

[3] د. مها عبد اللطيف الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩٤، ص٣٦٩.

السوق المركزية. اما الليبراليون فينصرفون الى تحقيق الفيدرالية والمناداة بالاصلاح الزراعي والاصلاحات المالية وكلاهما لديهما نزعة نحو (الكوديلو) أي شخصية القائد المهيمن على الحزب وحتى نهاية القرن التاسع عشر كان الليبراليون هم اكثر المجاميع تقدماً[٤].

وخلال هذه الحقبة نجد ان الاحزاب السياسية لم تزد عن كونها مجرد زمر او تجمعات نابعة عن النخبة الحاكمة في امريكا اللاتينية تنافست على المناصب العامة وكلها تؤمن بحكم النخبة سواء كانوا ليبراليين ام محافظين[٥]. وعلى الرغم من اقامة المؤسسات الديمقراطية ووفير حد معين من المنافسة على السلطة الا ان احتكار السلطة من قبل طبقة (الكريول)[*] دفع الى تحول مفهوم الديمقراطية كمفهوم يستند على المشاركة الشاملة لا بناء المجتمع في العملية السياسية الى ديمقراطية نخبة التي لم تسمح بوجود التنافس الحر والعادل فالتزوير والقوة كانا سائدين في النظام الانتخابي[٦].

واستمر الصراع بين هذه الاحزاب التي تتناوب على السلطة بين حين وآخر ، فالارجنتين مثلاً بدأت ليبرالية متأثرة بالثورة الفرنسية خلال الأعوام (١٨١٦-١٨٣٠) ثم اصبحت محافظة[٧]. تحت حكم روساس ثم عادت ليبرالية بين الاعوام (١٨٥٠-١٨٩٠) وعادت بعد ذلك محافظة كما وجدت احزاب ليبرالية في كولومبيا وهندوراس والإكوادور حيث اصبحت قوة عمل للأحزاب الجماهيرية[٨].

---

[4] انظر كلاً من:

- **Harry Kantor, patterns of political systems in latin America (printed in United States, Rand mcnally, without publish year, p.88)**
- د. حسان العاني، الانظمة السياسية في دول امريكا اللاتينية (بغداد، الطبعة الاولى، ١٩٨٩)، ص٥٩.

[5] د. اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت، مطابع الرسالة، سلسلة عالم المعرفة، الطبعة الاولى، ١٩٨٧)، ص٩٧.

[*](الكريول) هم الطبقة ذات الاصل الاوروبي التي تمثلت بكبار ملاك الاراضي والضباط والكنيسة وتحالفت مع طبقة المستيزو ضد الحكم الاسباني من اجل تحقيق الاستقلال وتولي السلطة السياسية انظر:

Robert E. Scott, Political parties and policy making in Latin America in, Josephlaulombara (ed) political parties and political development, Princeton University press, 1960, P.340.

[6] Op. Cit., P.340.

[7] انظر كلاً من د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص ٢٤٩-٢٥٢٥ واسامة الغزالي حرب،، المصدر السابق،، ص١٠٠-١٠٣.

[8] نفس المصدرين اعلاه.

وتنوعت الأحزاب في القارة اللاتينية بعد ذلك خاصة في بداية القرن العشرين اذ اظهرت احزاب راديكالية في شيلي والارجنتين، الا انها نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية في (١٩٢٩) عجزت عن حل المشكلات التي اثارتها تلك الأزمة فتعرضت تلك الاحزاب للهجوم من جانب المحافظين، كما تم اقصاؤهم في حالات عديدة على ايدي العسكريين[٩].

ونتيجة لتأثر المهاجرين بالحياة السياسية في الدول الاوربية نشات اضافة الى الأحزاب الراديكالية أحزاب ثورية فالأولى انشاها الماركسيون. والثانية غير الماركسيين[١٠].

ومن الاحزاب الشيوعية كالحزب الشيوعي الفنزويلي الذي تأسس عام (١٩٣١) وتحول بعد ذلك الى حزب اصلاحي[١١].

والحزب الشيوعي في شيلي ، كما نجحت الاحزاب الشيوعية في الوصول الى السلطة في شيلي (١٩٧٠) والاحزاب غير الثورية كالحزب المؤسسي الثوري في المكسيك. وعرفت القارة خلال الاربعينات والخمسينات احزاباً اصلاحية جماهيرية ذات اساس جماهيري هدفها تبني طريق الديمقراطية عن طريق ربط المثل الديمقراطية الراديكالية بجاذبية الجماهير الشعبية وهي على نوعين علمانية ودينية ومن الامثلة على الاحزاب العلمانية حزب (ابرستا) (Aprista) في بيرو وحزب العمل الديمقراطي في فنزويلا وكذلك الاحزاب الدينية التي سعت الى خلق مجتمع ديمقراطي وليس اشتراكياً ولا رأسمالياً وانما الربط بين ما تنطوي عليه الاشتراكية من اعتقاد بالخير العام وما تتضمنه الرأسمالية من احترام للفرد[١٢].

وهناك احزاب شخصية ترتبط باشخاص كالحزب البيروني في الارجنتين والآخر في البرازيل بقيادة (جيتليوفارغاس) وهذه الاحزاب استمرت حتى بعد ذهاب مؤسسيها[١٣]. كما شهدت القارة احزاباً اقليمية ، واخرى فاشية او نازية كالحزب النازي في شيلي[١٤].

واحزاباً شبحية او شكلية وجدت في الدول التي تطغي عليها الديكتاتوريات الشخصية فعلى سبيل المثال اثناء حكم اسرة (دوفالية) في هاييتي التي شهدت احزاباً من هذا النوع[١٥].

---

9 نفس المصدرين اعلاه.

10 د. اسامة الغزالي حرب، المصدر السابق، ص١٠.

11 دوكلاس برافو، حرب العاصبات في فنزويلا، مجلة السياسة الدولية (العدد ٢٠ ابريل ١٩٧١)، ص ١٨٣.

12 د. اسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص١٠١٠.

13 Ropert E. Scott, OP. Cit., P.341.

14 OP. Cit., P.341.

15 OP. Cit., P.341.

ومن خلال ما تقدم نرى ان الاحزاب اللاتينية اتسم معظمها بسمات منها :

١. سيادة النزعة (الشخصانية) على معظم هذه الاحزاب كما ان الرابطة التي تقوم بين الاحزاب وقياداتها اساسها الولاء الشخصي وليس انتماء ايديولوجيا او فلسفيا، وهذه السمة تشترك بها الاحزاب العالم الثالث.
٢. تؤمن هذه الاحزاب بحكم النخبة ولذلك لم تسمح بوجود التنافس الحر والعادل على السلطة فالتزوير والقوة كانتا من ابرز سمات تلك الاحزاب، مما يدفع بالمؤسسة العسكرية للتدخل واستلام السلطة وسنبين ذلك لاحقاً بالتفصيل.
٣. على الرغم من جوانب الضعف التي اتسمت بها بعض الاحزاب في القارة اللاتينية الا انها كانت عاملاً مخففاً للسلطات الواسعة لرئيس الدولة في اطار النظام الرئاسي فالاتجاه نحو التعددية لم يرافقه عدا حالات نادرة اتجاه نحو نظام الحزب الواحد[١٦].

فدساتير دول هذه القارة تبيح التعددية منذ الاستقلال ولحد الآن الا انها واجهت صعوبات عديدة تؤدي الى تعطيل عمل المؤسسات الدستورية ودور الاحزاب، وخاصة من الجيش وتكوين عدد كبير من الدكتاتوريات المهيمنة على الحياة السياسية وفي بداية الثمانينات مرت في القارة موجة من الاتجاه نحو الديمقراطية دشنتها البرازيل بانتخاباتها التشريعية في عام ١٩٨٢ والانتخابات الرئاسية في ١٩٨٥ وكان ذلك نتيجة لعدة اسباب منها داخلية والاخرى خارجية فالداخلية تمثلت بعدم قدرة المؤسسة العسكرية على ادارة الدول بشكل صحيح والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، وارتفاع الاصوات الشعبية للاخذ بالديمقراطية، اما العوامل الخارجية فتمثلت بانتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين آنذاك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والاتجاه نحو تكوين نظام عالمي جديد تسود فيه الديمقراطية وحقوق الانسان، والتعددية الحزبية.

فكان من الطبيعي ان تلجا هذه الديكتاتوريات الى الأخذ بقدر من الديمقراطية او على الأقل إضفاء واجهة ديمقراطية على انظمتها. وما بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٥ تراجعت الانظمة العسكرية في امريكا اللاتينية، وعلى الرغم من بقاء نظام (بينوشيه) في شيلي و(ستروسنر) في الباراغواي الا ان قائمة الدول التي اتجهت نحو الديمقراطية في تلك المرحلة كانت عديدة ضمنت الارجنتين، بوليفيا، البارغواي، برازيل، بيرو، بنما، الاكوادور، والهندوراوس[١٧].

---

[16] OP. Cit., P.342.

[17] د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٩.

وشهدت الارجنتين في عام ١٩٨٣ انتخابات بين اكبر حزبين سياسيين في البلاد ونجح الحزب الراديكالي في الوصول الى السلطة وحصل على ٥٤% من الاصوات الارجنتين صفحة قديمة من الحكم العسكري[١٨].

وفي بيرو حصلت انتخابات حرة فاز بها (فرديناند بيليو) في ١٩٨٥ وبعد ذلك (انا جارسيا بيري) ١٩٩٠[١٩].

كما اجريت انتخابات حرة منذ عام ١٩٨٩ في اكثر من دولة لاتينية هي نيكاراغوا، الاكوادور، فينزولا، وفي البارغواي حيث تم الاطاحة بحكم (ستروسنر) وفي شيلي نظام (بينوشية)[٢٠].

وفي انتخابات ١٠ حزيران ١٩٩٠ نجح (البرتوفوجيموري) في الوصول الى السلطة في بيرو[٢١] حزب (التحالف الليبرالي) اليميني بعدما حصل على ٥١% من جملة الاصوات بمقعد الرئاسة و(دانيال اورتيغا) بـ٣٧،٧% من الاصوات وذلك باشراف (٦٠٠) مراقب ضم وفدا امريكيا ومراقبين من الامم المتحدة وتمثل هذه الانتخابات اول عملية انتقال سلمي فعلية للسلطة من رئيس مدني الى رئيس مدني اخر اخر في تاريخ تلك البلاد[٢٢].

واستمرت ظاهرة انتقال السلطة بشكل سلمي بين دول امريكا اللاتينية مع نهاية القرن العشرين وبداية الالفية الجديدة، وحدثت تحولات جذرية في اكثر من بلد لاتيني، منها عودة اليسار الاشتراكي الى سدة الحكم في شيلي في انتخابات ٢٠٠١ ووصول (لويس ايجناسيو لولا داسليفا) الملقب (لولا) رئيسا للبرازيل[٢٣].

وفي ايار ٢٠٠٣ استلم مقاعد الحكم الرئيس الارجنتيني (نستوركيشنر)[٢٤]. ووصول الوعي اللاتيني بظاهرة الديمقراطية والتعددية الحزبية الى درجة خروج الجماهير بشكل عفوي والمطالبة بعودة رئيس ما والقيام باضربات مثلما حدث في

---

[18] **Abraham F. lowwnthal, Redes comering Latin America, Foreign affairs of united states, council on foreign relations, Inc. vol 69, No4. 1991. P.27.**

[19] سليمان الزواوي، الارجنتين انتخاباتها، مجلة الطليعة العربية (العدد ٢٦ في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٣).

[20] د. السيد عوض عثمان، تجدد العنف السياسي في بريو (مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٨، ١٩٩٧، ص١٨١).

[21] **Abraham F. Lowenthal, OP. cit., P.340.**

[22] د. السيد عوض عثمان، المصدر السابق، ص١٨١.

[23] الرئيس الشيلي ريكاردوس لاغوس يؤكد في موقع

http://www.elaph.com/elaphweb/newspapers/20054155446.htm.

[24] التعليق الرقم ١٥٠ كانون الاول ٢٠٠٤ انتخابات في موقع:

http://fbc.binghamton.edu/commentr.htm.

فنزولا انقلاب ٢٠٠٢ ضد الرئيسي المنتخب (هوغوشانير) واعادة الجماهير الى دفة الحكم[٢٥].

وحدث الشي ذاته في بيرو، عندما قذف المبنى الاداري لرئيس (توليدو) واتهامه بانه حليف للولايات المتحدة، وفي الاكوادور، واليوم الرئيس الانيكاراكواي (نربك بولانوس) بواجة اجراءا دستوريا لنزع الرئاسة عنه وذلك لاتهامه بالاختلاس[٢٦].

وتارة تتجه نحو الحزب الغالب المسيطر كالمكسيك (الحزب النووي المؤسسي) الذي استمر في الحكم لاكثر من ٤٠ سنة ففي منتصف الثمانينات كان ينظر الى اورغواي وكولومبيا على انها مثالان للنظام الحزبي الثنائي وشيلي باعتبارها مثالا بارزا للتعددية الحزبية وعلى مدى طويل، لكن هناك بعض الصعوبات التي واجهت هذه التعددية وحاولت ان تقوم بتحريف دور الاحزاب او تعطيل وظائفها وهذا ما سناتي عليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

الصعوبات التي واجهت التعددية

لقد واجهت ظاهرة التعددية في دول القارة اللاتينية صعوبات عدة، ادت الى تعطيل المؤسسات السياسية وادوارها الا انه يمكن تبيان هذه الصعوبات على الرغم من كثرتها بنقاط اساسية ابرزها:

١. التدخل الامريكي المستمر في القارة.
٢. الازمات الاقتصادية.
٣. دور المؤسسة العسكرية.

والملاحظ ان هذه الصعوبات احدهما مكملة للاخرى اذ لولا الوجود الامريكي في القارة لما حدثت الازمات الاقتصادية، ومعاناة هذه الدول من المشاكل الاقتصادية وازمة المديونية من اهم هذه المشاكل فما كانت سوى نتيجة للتدخل الامريكي المستمر في هذه القارة، ولولا التدخل لما وصلت المؤسسات العسكرية الى السلطة واستمرت هذه الديكتاتوريات مدة طويلة من الزمن ويمكن ان نبين هذه الصعوبات كلا على حدة.

---

[25] د. رمضان متولي، انتصار شافيز يعمق الاستقطاب السياسي في فنزويلا في موقع http://www.southonline.org/avolunteering.html.

[26] توني سولو، ديمقراطية السوق الحرفي موقع: http://www.efaya.org/znet/040128tonisolo.htm.

اولا: التدخل الامريكي

من المعروف ان القارة اللاتينية قد خضعت للهيمنة الامريكية منذ امد بعيد ابتداء من مبدا (مونرو) في ١٨٢٣ الذي كان ايذانا ببسط النفوذ الامريكي على هذه القارة واصبح حجر الزاوية في السياسة الامريكية اذ عملت الادارت الامريكية على التمسك به في مختلف مراحل سياستها[٢٧].

ومنذ ذلك التاريخ اعتادت usa وكان هذا التدخل ولايزال شاملا في كافة جوانب الحياة اللاتينية في الجانب الاقتصادي والسياسي بل وحتى الاجتماعي. وفيما يخص ظاهرة التعددية فنجد ان للولايات المتحدة دور في تعطيل المؤسسات الدستورية ووظائف الاحزاب فهي تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لابطال وظائف هذه الاحزاب فتنصب انظمة صديقه لها وتسقط اخرى بلقوى العسكرية متى مارات ذلك ضروريا وحسب توجهات واشنطن وتقلباتها.

والشكل المباشر من خلال استخدام قوتها العسكرية من اجل دعم الانظمة الموالية لها كما حدث في بنما حينما اتهم (جورج بوش ١٩٨٨-١٩٩٢) الرئيس البنمي (مانويل نورييغا) باستعمال العنف والاضطهاد ضد معارضيه وبانه استخدم كل وسائل التضليل والضغط في الانتخابات ووجه اله تحذيرا قال فيه "ان شعب وحكومة الولايات المتحدة لن يعترفوا بنتائج الانتخابات التي هندسها نور ييغا"[٢٨].

لذلك لجات الى استخدام القوة في سبيل تغير النظام المعادي لها والاتيان بنظام موالي لها في سبيل فتح الابواب امامها، كما انها تحاول ابطال نتئج الانتخابات عند فوز احد المرشحين الذين لايعملون على تنفيذ شروطها فتعطي اشارات الى المؤسسة العسكرية لتدبير انقلاب ضد السلطة المنتخبة، وهذا هو الشكل غير المباسر في تعطيل التعددية وتحريف دور الاحزاب، ومثال على ذلك حينما اجريت انتخابات في هايتي في كانون الاول ١٩٩٠ وفاز بها (جان برتراند ارستيد) ولمدة خمس سنوات وبعد ثلاثة اشهر من توليه السلطة اطيح بيه بانقلاب عسكري قام بيه (راؤول سيدراس) الذي تلقى اشارات من الولايات المتحدة تدل على ان واشنطن سترضى بلواقع الجديد كما انها نفسها التي ارجعت هذا الرئيس الى دفة الحكم حينما تبين لها اغنه سوف يحقق اهدافها في المنطقة[٢٩].

وكذلك شككت من فوز من فوز (هوغو شانيز) بالسلطة في الاعوام ١٩٩٨-٢٠٠٥ وحاولت دفع المعارضة الى مقاطعة الانتخابات في الانتخابات التي

---

[27] د. السيد رجب حراز، مبدأ مونرو وازمة التضامن الامريكي (مجلة السياسة الدولية، العدد ٦تشرين الاول، ١٩٦٦)، ص١٧٠.

[28] Salvador, Asharp turn to the right, News week (number 99, April 1989), PP.30-32.

[29] سليمان الزواوي، مصدر سبق ذكره.

حدثت يوم ٤ كانون الاول ٢٠٠٥، وذلك لان هوغو شانيز من المعارضين للسياسة الامريكية في القارة اللاتينية وكانت هنالك تقارير عن ان العسكريين الامريكيين وفروا مساعدة استخبارية وغيرها للقوات المسلحة الفنزويلية التي دعمتها واشنطن في الانقلاب الذي اطاح بشانيز في ٢٠٠٢ الا ان الجماهير اعادته الى السلطة ولم يستطيع قادة الانقلاب الوقوف امام ارادة الشعب الفنزويلي[٣٠].

ومن الوسائل الاخرى التي اتبعتها واشنطن هي العمل على اقامة انظمة ذات صبغه ونزوع ديمقراطي وبرلماني ليكون بمقدورها استبعاد الصراعات الداخلية مضمونة للسيطرة على النزعات القومية التحررية وعدم دفع هذه القوى الى اعتماد خيارات المقاومة المسلحة كما تعمد الى تشجيع استراتيجية مايسمى بالصراعات الصغيرة بين دول القارة وتغذيتها ومدها بالمعونات الاقتصادية مثل السلفادور ونيكاراغو حينما خلقت (الكونترا) وامدتها بالمساعدات من اجل اسقاط نظام الساندنيستا وعملت على تحويل الهندوراس الى ساحة مناورات دائمية[٣١].

ولقد استمر التدخل الامريكي في القارة اللاتينية حتى بعد انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة او الاتحاد السوفيتي (السابق) ، ولم تعد دول العالم الثالث ميدانا لصراع القوى العظمى الذي دفع الولايات المتحدة الى اعتماد الدعم العسكري للانظمة السلطوية الحليفة على قمع المعارضة في الداخل وفرض اقتصاديات السوق الحر والعمل بها تحت رعاية هذه الانظمة لذلك وفي ظل الهيمنة الجديدة اتجهت سياسة الولايات المتحدة الى الدعوة الى تعزيز الديمقراطيات في العالم الثالث من اجل توسيع اقتصاديات السوق الحر، لذلك بدات الولايات المتحدة بالضغط على دول العالم الثالث ومن ضمنها الانظمة السلطوية التي دعمتها في مرحلة الحرب الباردة لتبني (الديمقراطية) واعتماد المؤسسات الدستورية كصيغة لتداول السلطة كما هو الحال في شيلي، فتجربة شيلي تحت حكم الجنرال (بينوشية) اثبتت ان اقتصاد السوق من دون الديمقراطية يمكن ان يزدهر زمنا ما الا انه لايمكنه الاستمرار الى الابد[٣٢]. وهذا لايعني ان الولايات المتحدة ستكف عن استخدام الوسائل المباشرة في سبيل الاطاحة بالانظمة المناوئة لها في حالة وصولها الى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع، كما انها اعتمدت

---

30 د. رمضان متولي، انتصار شافيز يعمق الاستقطاب السياسي في فنزويلا في موقع:
http://www.southonline.org/avolunteering.html.

31 انظر: خولة هادي حمزة، تطورات السياسة الامريكية تجاه دول امريكا اللاتينية، دراسة في الانموذج الكوبي، اطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٥، ص٧٠.

32 د. مها عبد اللطيف الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة واثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

ستراتيجية مفادها وضع ضوابط وشروط جديدة لمسالة المساعدات الاقتصادية وربطها مع مسالة الاخذ بالديمقراطية. وهذا لاحقا في الموسوم اثر العولمة على الاقتصاد اللاتيني.

ثانيا: المؤسسات العسكرية

تشكل المؤسسة العسكرية عائقا رئيسيا امام التعددية في القارة اللاتينية، واشتهرت دول هذه القارة بانها اكثر دول العالم الثالث تبرز فيها الانقلابات العسكرية بشكل كبير، فعلى سبيل المثال تدخل الجيش في الارجنتين ١٩٣٠، ويرى البعض ان الجيش في الارجنتين سواء مارس السلطة ام بقي في ثكناته فهو الحزب السياسي الوحيد المعترف به من الجميع[٣٣]. كما تدخل في بيرو عام ١٩٨٤ لنصرة القوى المحافظة، وفي غواتيمالا ١٩٤٤، وفنزويلا ١٩٤٥، والبرازيل في ١٩٦٥[٣٤]. وعلى الرغم من ان معظم دساتير بلدان امريكا اللاتينية قد اخذت بمبدا (الجيش الحارس) الذي ينص على ان القوات المسلحة هي جهاز مهني غير سياسي الا ان العسكريين ياخذون على عاتقهم مسؤولية حفظ النظام السياسي لذالك يستمر تدخلهم في العملية السياسية[٣٥]. مما يؤدي الى اعاقة عمل الاحزاب وتعطيل وظائف المؤسسات السياسية وتخضع هذه الدول الى هيمنة الكثير من الديكتاتوريات التي وصلت الى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية (بينوشية) في شيلي، (تروخيليو)) في الدومينكان (سوموزا) في نيكاراكوا، (باتيستا) في كوبا والثروات الطائلة التي جمعها هؤلاء خلال مدة حكمهم[٣٦].

ونحن لانريد ان ندخل في اسباب الانقلابات ونتائجها، الا ان مايهمنا هو اثر الانقلابات على التعددية الحزبية، فالمعروف ان دول امريكا اللاتينية تتميز بكثرة تغير الانظمة الدستورية القائمة فيها الانقلابات العسكرية، واستيلاء الجيش على السلطة مما يترك اثر خطيرا على نظام التعددية الحزبية لانه ينقل التنافس بين القوى المختلفة من مضمونه الدستوري الى صراع عنيف خارج القواعد الدستورية وكثيرا مايرافق الانقلابات العسكرية انقسام مختلف الاحزاب السياسية بين موالية له ومعارضة، وفي المقابل تقوم الحكومة الفعلية بفرض الحظر على كل او بعض

---

[33] جوليو لاباستيدا اماريتي ديل كامبو، العمليات السياسية في امريكا اللاتينية اشكال جديدة للنظم السلطوية (مجلة السياسة الدولية، العدد٨٣، لسنة ١٩٨٦)، ص٨٨.

[34] اسعد عبد الرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق، مجلة السياسة الدولية، العدد٤٧، يناير ١٩٧٧، ص٦٧.

[35] د. مها عبد اللطيفغ، المصدر السابق، ص١٥٣.

[36] د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٠.

الاحزاب السياسية، كما حصل في البرازيل عام ١٩٦٥ اصدر قادة الانقلاب قرارا بحل جميع الاحزاب السياسية القائمة وكذلك شيلي بعد انقلاب ١٩٧٣[٣٧].

وفي بعض الاحيان يكون اسباب تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية نتيجة ضعف للاحزاب او عدم وجود قواعد مستقرة للعمل السياسي بين الاحزاب مما يدفع الى لجوء العديد من الاحزاب الى المؤسسة العسكرية من اجل التدخل ووضع الحلول للمحافظة على السلطة فالاحزاب التقليدية تتميز بموقفها الحذر من الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية مما ادى الى ان تشتهر هذه الاحزاب منذ زمن طويل كمزيفة للانتخابات من اجل الوصول الى السلطة، فعلى سبيل المثال تمكن حزب التحالف الجمهوري الوطني (ارينا) اليميني المتطرف في السلفادور من الفوز في انتخابات ١٩ اذار ١٩٨٩ وجرت الانتخابات في جو من المقاطعة الشعبية الواسعة واعمال العنف[٣٨].

وفي اغلب الاحيان تبدا المؤسسة العسكرية بالتدخل في سبيل افشال سير عملية الانتخابات فحينما يصل الى مرشح يعارض السياسة الامريكية تتلقى تلك المؤسسة اشارة من واشنطن بلاطاحة بالرئيس المنتخب ومثال على ذلك (سلفادور اللندي) حين وصوله الى الرئاسة في ١٩٧٠ اعلن عن برنامجه الاصلاحي في تاميم الشركات الامريكية فقد تمت الاطاحة به في عام ١٩٧٧ وذلك بتوجيه من الولايات المتحدة[٣٩].

ويكفي ان نستشهد بقول لاستاذ القانون الارجنتيني وهو باحث معروف، قدم من بلاده الى فرنسا للاقامة فيها منذ عام ١٩٨٧، عندما حثت الازمة الاقتصادية الارجنتينية بسب سيطرة الجيش على السلطة فقال ما من انقلاب عسكري في بلاده الاكانت usa تقف وراءه وتموله وتسانده سواء كانت الارادة في واشنطن جمهورية ام ديمقراطية[٤٠].

ولظاهرة التدخل العسكري في العمليات السياسية اثر كبير على سير العملية الانتخابية الا انه يمكن القول انها الوسيلة المباشرة التي تستخدمها الولايات المتحدة لاسقاط الحكومات المنتخبه، كما انها المعوق الاساسي الذي يواجه التعددية الحزبية في القارة اللاتينية الا انه مع بداية الثمانينات أخذت الديكتاتوريات العسكرية بالتساقط وبدأت تفكر مليا بان متغيرات الواقع الدولي والمتغيرات الداخلية في القارة

---

37 محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٦.

38 د. مها عبد اللطيف، المصدر السابق، ص١١٧.

39 محمد علي المداح، الشرعية العسكرية وازمة الديمقراطية في شيلي (مجلة السياسة الدولية، العدد٨٣، يناير ١٩٨٦)، ص١٤٣.

40 هل تفتح الكارثة ابواب الثكنات فيعود العسكر في الارجنتين، جريدة الاتحاد الاماراتية، العدد ٩١٧، في ٩ شباط ٢٠٠٢، ص ٣٢.

جعلتها تتعرف بضرورة الاخذ بالديمقراطية لاسيما وان المشكلة الاقتصادية أخذت بالتزايد وليس هناك مخرج لحل الأزمات المتكررة، فلذاك بدأت هذه الديكتاتوريات بالسقوط ومن ثم تم إجراء انتخابات حرة ووصول حكومات مدنية الى السلطة كما حدث في البرازيل ١٩٨٥، الأرجنتين، وفنزويلا ١٩٩٨.

ثالثا: الأزمة الاقتصادية

تشكل الأزمة الاقتصادية معوقا خطيرا لظاهرة التعددية الحزبية، اذ غالبا ما تفشل هذه الأحزاب وقيادتها في حل هذه المشكلة المزمنة، فالاقتصاد اللاتيني عانى ولا يزال من التضخم والعجز وأزمة ألمي ونية الخارجية وهذه الأخيرة أثرت على الدول الكبرى في القارة فمثلا الأرجنتين التي كانت في المرتبة الثالثة بين الدول النامية من حيث حجم الديون التي وصلت قيمتها إلى (٥٥,٠٠٠) مليار دولار وكذلك المكسيك والبرازيل التي وصلت ديونها بين عامي ١٩٨٥-١٩٨٨ حوالي ثلث أجمالي الإنتاج القومي وألان حجم الديون ٦٨٩ مليار دولار ديون القارة[٤١].

إن تفاقم الأزمة الاقتصادية وانخفاض المستوى المعاشي لشرائح اجتماعية واسعة وعجز السلطة عن مواجهتها نتيجة للتدخل الخارجي وفرض الخطط الاقتصادية الملائمة لصالح القوى الخارجية على حساب تدني الأوضاع الاجتماعية عادة ما يؤدي إلى ازدياد احتمالات إسقاط السلطة السياسية بمساعدة المؤسسة العسكرية والشركات متعددة الجنسية التي أصبحت واحدة من الظواهر الدولية المؤثرة في سير العملية السياسية في العديد من دول العالم الثالث، فتفرض سلطة جديدة مركزية قوية كي تكون عامل إسناد ودعم مثال ذلك وقعت هذه الشركات مع (سوموزا) في ١٩٥٥ وعملت على إسقاط حكومة (اربنز غوزمان) الرئيس الغواتيمالي حينما فاز في الانتخابات ١٩٥١ وشكل حكومة ديمقراطية انتهجت سياسة إصلاحية.

كما آن الأزمات الاقتصادية المتتالية في دول هذه القارة دفعت إلى إسقاط الكثير من الحكومات نتيجة عجز الأخيرة عن حلها ومواجهتها، وحينما تعجز الحكومات تبدا موجات المعارضة ضد سياسة الدولة مما يؤدي إلى تدخل المؤسسة العسكرية. ففي بيرو ١٩٦٨ حينما عجز الرئيس المنتخب (بلاوندي تبري) عن مواجهة المشكلات الاقتصادية في البلاد أدى ذلك إلى الإطاحة به في انقلاب عسكري قام به (خوان بلاسكو) الذي بادر الى حل البرلمان وقمع المعارضة وحل الأحزاب ومن ثم تشكيل حكومة عسكرية[٤٢].

---

41 عبد الامير شمخي الشلاه، العولمة رؤى تحليلة نقدية في موقع:
http://www.althakafaaljadeda.com/312/shamki.htm.

42 هاري فيجي وجيرا سوانسون، الانقلاب ١٩٩٥ الانهيار القادم لامريكا، ترجمة محمد محمود (الاردن، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع)، ص١٣٥.

ومن خلال ما تقدم نرى إن هذه الصعوبات الأنفة الذكر كانت من أهم المعوقات أمام ظاهرة التعددية في القارة اللاتينية، وفي حالة تخطي هذه الصعوبات يمكن أن تنجح هذه الظاهرة بشكل كبير جدا، ألا انه إضافة إلى هذه الصعوبات هناك صعوبات أخرى تتعلق بالعوامل الداخلية الموجودة في كل من دول القارة منها عدم الثقة بالإجراءات الديمقراطية التي تدار بموجبها الانتخابات، ودور المعارضة، وتزوير الانتخابات كما إن هناك وسائل لخرق مبدأ الانتخابات كاللجوء إلى الاستفتاء الشعبي من قبل الديكتاتوريات الحاكمة، أو إجراء تعديلات دستورية تضمن لهم البقاء مدة أطول في الحكم مثال على ذلك (دوفالية) في هايتي، كما أن هناك عوامل أخرى تتعلق بطبيعة المجتمعات اللاتينية ف هي مجتمعات ذات تناقصات متعددة اثنيا وثقافيا، ومشكلة الأقليات الموجودة فيها والتضارب فيما بينا لمعتقدات السائدة مما يؤدي الى حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد كل هذه العوامل تعمل مجتمعه على الوقوف كعقبة كأداء أمام ظاهرة التعددية.

الفصل الثاني
دراسة للتعددية في كل من البرازيل والمكسيك

المبحث الأول
التعددية في النظام السياسي المكسيكي

نالت المكسيك استقلالها قبل غيرها من الدول اللاتينية اي منذ القرن التاسع عشر واقرت في ١٨٢٤ دستورا اتحاديا مشابها لدستور الولايات المتحدة قسم البلاد الى تسع عشر ولاية واربع مناطق (٣٧). وخلال الحقبة الممتدة من بداية الاستقلال حتى قيام ثورة ١٩١٠ وجدت احزاب متعددة، ومن ابرزها الاحزاب المحافظة والليبرالية والى جانب تلك الاحزاب كانت هناك كتل اخرى اطلقت على نفسها لقب (المعتدلين) وتناوبت هذه الاحزاب على السلطة، ولكن هناك عقبة واجهت هذا النظام مع وجود الديكتاتور (بورفيريو دياز) الذي الغى الاحزاب، وقمع المعارضة خلال الربع الاخير من ثورة ١٩١٠ اطاحت به، ليبدا عهدا جديدا وتسلم (مادیرو) السلطة ١٩١١ الذي قام باصلاحات عديدة من بينها اعتماد دستور ١٩١٧ الذي تم تحديد الولاية الرئاسية وامدها ست سنوات غير قابلة للتجديد[٤٣].

وكان شعار الثورة المكسيكية ((لا لاعادة الانتخابات)) لذلك كان الؤساء ينتخبونلمرحلة رئاسة واحدة[٤٤].

وبعد ذلك تعاقب على السلطة عدة رؤساء الا ان معظمهم كانوا من ابرز الاحزاب وهو الحزب الثوري المؤسسي، هذا الحزب الذي اعلن عن قيامه في عام ١٩٢٩ وادى دورا اساسيا في الحياة السياسية المكسيكية، وقد تعرض لسلسة من عمليات اعادة التنظيم والتعديل ففي عام ١٩٣٨ تغير اسمه الى حزب الثورة المكسيكية وفي عام ١٩٤٦ تغير اسمه مرة ثانية الى الحزب الثوري التاسيسي وتم تنظيمه على اساس قطاعات اقتصادية واجتماعية مختلفة ضمت المزارعين، والعمال والعسكريين وفي عام ١٩٤٦ تم الغاء القطاع العسكري منه[٤٥]. وكتن الهدف من وراء الغاء هذا القطاع ، هو جعل الجيش في وضع مهني محايد سياسيا، وعمل الحزب عن السياسة تدريجيا، ففي عام ١٩٤٢ قام الرئيس (كاماتشو) بحل الجناح العسكري للحزب، وحل الكتلة العسكرية في مجلس الشيوخ واحال ماتبقى من الجنرالات على التقاعد، وسلم المراكز والوظائف الادارية وبشكل تدريجي للسياسين المدنيين والبيروقراطين بدلا من الجنرالات، ومنع ضباط الجيش من دخول الوزارة او البرلمان، وتبعا لذلك لم تشهد المكسيك ظاهرة

---

43 د. مها عبد اللطيف، المصدر السابق، ص١٥٣.

44 بيتر يوسف، امريكا اللاتينية قارة الجوع والثورة (بغداد، دار الثورة، الطبعة الاولى، لسنة ١٩٧٣)، ص٤.

45 Harry Kantor, Op. Cit., P.340.

الانقلاب العسكري التي عانت منها دول عديدة في امريكا اللاتينية[٤٦].

اما طبيعة الاحزاب الاخرى وطبيعة ظاهرة التعددية في هذا البلد فسنتناوله بالتفصيل في المطلب الاتي:-

طبيعة الاحزاب السياسية في المكسيك:

اضافة الى الحزب الثوري المؤسسي الذي يعد من الاحزاب المهيمنة في دول القارة، وجدت احزاب اخرى ومع تعددها وتنوعها الا ان الحكم كان من نصيب الحزب الثوري المؤسسي، الذي تولى مرشحوه منصب الرئاسة بصيغة متتالية وذلك كل ستة اعوام، ومن ابرز تلك ابرز تلك الاحزاب:

١. حزب العمل الوطني PANالذي تاسس في ١٩٣٩ وضم الجامعات وفي بداية كان من الاحزاب المحافظة وذا علاقة مع الكنيسة الكاثوليكية للرئيس المكسيكي (فينست موكس) من الاعضاء البارزين لهذا الحزب[٤٧].
٢. الحزب الديمقراطي المكسيكي P.D.M، وهو ذو اتجاهات يمينية محافظة ويتالف مع حزب المعارضة اثناء الازمنة الانتخابية[٤٨].
٣. احزاب يسارية وهي متعددة وتنقسم الى يسار متطرف واخر معتدل وتضم:

أ. الحزب الاشتراكي الشعبي الذي هو امتداد للحزب الشيوعي P.C.M الذي تاسس في ١٩١٩ وضم النقابات وطلاب الجامعات وتغير اسمه في ١٩٤٨ الى الحزب الاشتراكي الشعبي ولايزال لحد الان[٤٩].

ب. حزب العمال الاشتراكي.

ج. حزب الاتنتيك للثورة المكسيكية.

د. حزب العمال التروستوركوذي[٥٠].

ه. الحزب الاشتراكي الموحد.

و. حزب العمال المكسيكي.

---

46 جهاد صالح العمر، ماجد سلمان، حركات التحرر في العالم الثالث، (البصرة، الطبعة الاولى، لسنة ١٩٨٨)، ص١٢٧.

47 د. مها عبد اللطيف، المصدر السابق، ص١٢٦.

48 Harry Kantor, Op. Cit., P.340.

49 د. مها عبد اللطيف، المصدر السابق، ص١٢٤.

50 انظر كلاً من:

- Harry Kantor, Op. Cit., P.340
- نزيرة الافندي، الازمة المكسيكية الى اين (مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠، لسنة ١٩٩٦)، ص٢٠٤.

وعلى الرغم من ان دستور ١٩١٧ يبيح التعددية الحزبية الا ان هناك حزبا واحدا يطغي على هذه الاحزاب جميعها وينفرد بالسلطة ، وتنشيط هذه الاحزاب في وقت الانتخابات واثناء حملات الدعاية لمرشحيها وذلك من اجل الحصول على نسبة (٥,١) في المئة من عدد اصوات الناخبين في الانتخابات العامة للحصول على ستة مقاعد فاكثر في مجلس النواب[٥١].

وهناك الى جانب هذه الاحزاب جماعات ضغط اخرى كالنقابات وجماعات الضغط التجارية والمهنية واتحادات الفلاحيين.

وحاول الحزب الحاكم اجراء الكثير من الاصلاحات والتعديلات على نفسه من اجل ضمان بقائه اطول مدة ممكنة ومن اجل احتواء الصراعات التي تظهر ومن تلك الاصلاحات، في عام ١٩٦٤ وتمت الدعوة فيها الى اجراء انتخابات نظيفة الى حد كبير على الرغم من فوز حزب الحكومة بطبيعة الحال[٥٢].

وخلال الاعوام ١٩٧٦-١٩٨٢ من حكم الرئيس (خوزية لوبيز بورتيللو) قام باجراء تعديلات انتخابية بهدف فتح نظام جديد لاحزاب الاقلية ولكن في الوقت نفسه يضمن للحزب الحاكم الاستمرار في الحكم[٥٣]، الا انه من الملاحظ في السنوات الاخيرة من القرن العشرين اخذت شعبية هذا الحزب بالتضاؤل وتعالت الاصوات متهمة بتزوير الانتخابات، والفساد، والرشوة والمطالبة باجراء انتخابات حرة نظيفة ومما يدل على ذلك انه في انتخابات ١٩٨٨ لم يحصل مرشح الحزب الحاكم (كارلوس ساليناس) الا على نسبة ٥٠,٣٦ % من الاصوات في حين حصل مرشح الحزب نفسه أي الحزب لحاكم (ميغول دولامدريد) في انتخابات ١٩٨٢ على نسبة ٤,٧٤% اما في الانتخابات النيابية فقد حصل الحزب في ١٩٨٨ على ٢٦ مقعدا مقابل حصول المعارضة على ٢٤٠ مقعدا مع بقاء الهيمنة الكاملة للحزب في مجلس الشيوخ[٥٤].

في انتخابات ١٩٩٤ انتخب (ارنستو زيديلو) رئيسا للمكسيك وظفر الحزب مرة اخرى بفترة ولاية جديدة امدها ست سنوات ومع ذلك لايمكن القول ان هذا النظام يعيش حالة من الاستقرار السياسي اذ انه مابين الحين والاخر تتعالى الاصوات باجراء تعديلات في الانتخابات او الدعوة الى الديمقراطية الحديثة البعيدة عن التزوير وفتح الباب امام كل الاحزاب للمشاركة السياسية وحتى بداية ١٩٩٤ فقد انطلقت ثورة الهنود الحمر في مدينة (سان كرستو بال) من اجل تغير النظام لذلك اخذت مظاهر عدم الاستقرار تطفو على السطح وبدات تعلن عن الحرية،

---

[51] Harry Kantor, Op. Cit., P.341.

[52] Harry Kantor, Op. Cit., P.341.

[53] نزيرة الافندي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٤.

[54] المصدر نفسه.

والارض والموت لملاك الاراضي واعلنو عن رفضهم لاتفاقة (النافتا) التي تم توقيعها بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا في مطلع ١٩٩٤ وقابلت الحكومة هذه الثورة بمنتهى العنف الا انها بعد ذلك انتهت بالمصلحة بين اطراف الثورة والحكومة[٥٥]. وتعددت الاراء بشان الديمقراطية في المكسيك، فهناك وجهة نظر ترى ان المكسيك بلد ديمقراطي لان هذا الحزب الثوري يمثل تقريبا معظم الميول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة ولهذا فهو على التكيف مع المصالح الشخصية والمصلحة الوطنية في نفس الوقت ويرسخ دائما شخص رئاسة الدولة الذي من الممكن ان يميل الى اليمين او اليسار ولهذا يوفق بين مختلف الميول والرغبات على النطاقين العام والخاص.

ويمكن القول انه لاتوجد تعددية حزبية في ظل نظام الحزب المهيمن الذي سيطر على الدولة منذ اكثر من ٦٠ عاما ونظام الحزب المهيمن يختلف عن النظام الحزبي التعددي في عدة مسائل منها الاحتفاظ بالسلطة لدورات انتخابية متعددة ومتعاقبة ولمدة طويلة والثاني انه يسمح بالتعددية على النقيض من نظام الحزب الواحد ولا يلغي هذه الاحزاب ويسمح للمعارضة الا ات هذه المعارضة ضلت مؤطرة بالقواعد القانونية التنافس السلبي على السلطة والديمقراطية في ظل نظام الحزب المهيمن ماهي الا واجهة لاضفاء سمة الديمقراطية وليست الديمقراطية الحقه.

المبحث الثاني
التعددية في النظام السياسي البرازيلي

منذ اكتشاف البرازيل وحتى عام ١٩٨٩ فقد خضعت للهيمنة البرتغالية ورغم هذه الهيمنة الا انها كانت قد عرفت احزابا سياسية او بالمعنى الاصح اشبه بما تكون بالاحزاب وحاولت هذه الاحزاب ان تفرض وجودها في الاحزاب السياسية البرازيلية.

فحينما كان النظام الملكي هو السائد كان هنالك حزبان رئيسيان هما حزب الاحرار والمحافظين وكلا منهما سعى الى خلق نظام يختلف عن الاخر، فالاحرار طالبوا بالنظام الجمهوري والمحافظين ارادو الابقاء على النظام الملكي وفي عام ١٨٨٩ اعلن النظام الجمهوري بعد قيام انقلاب عسكري وفي عام ١٨٩١ اعلن الدستور للدولة[٥٦].

---

[55] Harry Kantor, Op. Cit., P.341.

[56] فوكس ينهي ٧١ عاماً من هيمنة حزب سلطوي وفاسد، جريدة العرب، العدد ٥٩١٧ في ٤ تموز ٢٠٠٠.

ونص الدستور على ان البرازيل هي دولة جمهورية وتتبع النظام الرئاسي وتتالف من ٢٣ ولاية ذات استقلال داخلي في شؤونها المحلية وهي دولة اتحادية ذات نظام فدرالي وتاخذ بمبدا الفصل بين السلطات وينتخب الرئيس لمدة اربع سنوات وسلطة تشريعية في مجلسين وفصل الكنيسة عن الدولة[٥٧]. والعلامة الفارقة في تاريخ البرازيل هو انقلاب ١٩٦٤ الذي احدث تغيرا في الحياة السياسية البرازيلية كما شهدت البرازيل احزابا متعددة شاركت في السلطة قبل انقلاب ١٩٦٤ وكانت منها الاحزاب الفاشية والشيوعية، وفي انتخابات ١٩٤٥، ١٩٦٤ كانت هنالك اربعة احزاب رئيسية وعشرة احزاب ثانوية كانت عاملة ومن بين هذه الاحزاب[٥٨].

١. الحزب الديمقراطي الاجتماعي.
٢. الاتحاد الديمقراطي الوطني.
٣. حزب العمال البرازيلي.
٤. الحزب التقدمي الاجتماعي.
٥. الحزب الجمهوري.
٦. الحزب التحرري.
٧. اتحاد العمال الوطني.
٨. اتحاد العمال الجمهوري.
٩. الحزب الاشتراكي البرازيلي.
١٠. اتحاد العمال الاجتماعي.
١١. الحزب المسيحي الديمقراطي.
١٢. الحزب الشيوعي.
١٣. الممثل الشعبي.
١٤. حركة التجديد العمالية.

كان الحزب الديمقراطي الاجتماعي (P.S.D) اقوى الاحزاب، والذي نظمه الرئيس البرازيلي (جيتوليو) وضم هذا الحزب القادة السياسيين، وملاك

---

57 جريدة الثورة (العدد ٥٣٥٣ العراق في ١٢ كانون الثاني ١٩٩٥).
58 نيرمين السعدني، تمرد الهنود الحمر والنظام السياسي المكسيكي، مجلة السيادة الدولية (العدد ١١٤، سنة ١٩٩٤).

الاراضي وبعض رجال الاعمال، ومن ثم يليه الاتحاد الوطني الديمقراطي، وهذه الاحزاب كانت تنشط ايام الانتخابات والحملات الدعائية لمرشحيها، وشكلت انتخابات ١٩٦٠ مفاجئة حقيقيه ودليل على وجود تعددية حقيقية في هذه الدولة بوصول (كوادروس) الى السلطة وهو من الاتحاد الوطني الديمقراطي المناهض لـ(فاركاس) فلذالك كان اول معارض حقيقي يرشح ويحصل على منصب الرئيس في البرازيل[٥٩].

الا انه مع انقلاب ١٩٦٤ انهارت هذه التعددية ومظاهر الديمقراطية في البرازيل، وبدا حكم عسكري استمر الى ١٩٨٥، وهذا الانقلاب جعل الجيش صانع للسياسة في البرازيل لذلك اصدر قادة الانقلاب قرارا بحل الاحزاب، والقضاء على جماعات الضغط وقمع المعارضة وانشاء احزاب جديدة تعمل ضمن نطاق الحكومة المهيمنة[٦٠].

فندمجت الاحزاب المختلفة بعد ذلك في حزب حكومي واحد هو حلف التجديد الوطني (ARENA) الذي اصبح بعد ذلك الحزب الديمقراطي الاجتماعي وكذلك حزب معارض هو الحركة الديمقراطية البرازيلية اذ غلبت عليه العناصر العمالية (٥٨) وصدر دستور ١٩٦٧ ، الذي اباح قيام احزاب سياسية وانشائها الا ان هذا النص كان اسلوبا لتكوين الهيئة الانتخابية التي تتالف من اعضاء مجلس الشيوخ والنواب وثلاثة ممثلين من كل حركة تشريعية في الولايات المكونة للبرازيل وممثل من كل خمسمائة الف نائب على الايقل تمثيل اية ولاية عن اربعة ممثلين لضمان احتفاظ العسكريين بالسلطة وتركيزها في ايديهم ، وتم النص على ضرورة انتخاب رئيس الجمهورية بطريقة غير مباشرة (٥٩) . واستمر العمل بدستور ١٩٦٧ الذي وضعه العسكريون ،واستمر الحكم العسكري حتى عام ١٩٨٥ ونتيجة لعدة متغيرات دولية واقليمية وداخلية وخارجية اضطر الجيش الى التنازل عن السلطة الى الحكومة المدنية ومن ابرز تلك المتغيرات او الاسباب:

١. عوامل داخلية

تتعلق بتصاعد حدة المشكلات الاقتصادية في البرازيل وهي قد تباهت يوما ما بمعجزتها الاقتصادية وقفت عاجزة امام الركود الاقتصادي والديون الخارجية التي ليس لها أي مخرج سوى تخلي الجيش عن السلطة[٦١]. اضافة الى عدم قدرة النظام السياسي على مواجهة المطالب الشعبية التي تضمنت. اولا الرجوع الى

---

59 د. مها عبد اللطيف، المصدر السابق، ص١٢٦.

60 نيرمين السعدني المصدر السابق، ص٢٣٥-٢٣٦.

61 د. عبد الرزاق مطلك فهد، تاريخ العالم المعاصر، (جامعة الموصل، كلية الاداب، ١٩٨٩)، ص٢٧٧-٢٧٨.

الديمقراطية والاخذ بالتعددية الحزبية، وتسليم الحكم الى المدنيين، وضرورة اجراء الاقتراع السري المباشر لانتخاب رئيس الدولة[٦٢].

٢. عوامل خارجية

تمثلت بالتغيير السريع الذي اصاب دول امريكا اللاتينية ككل والاتجاه نحو الديمقراطية والانفتاح الذي حصل بين العظميين والضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة بعد انفرادها بالقطبية الاحادية على العالم باسم حقوق الانسان واقتصاد السوق ، مما اجبر العسكريين على التخلي عن السلطة وتسليمهما الى المدنيين ، الا ان هناك عامل اخر يمكن اضافته باعتباره احد العوامل التي ساعدت البرازيل للتحول نحو الديمقراطية هو ان المؤسسة العسكرية ارادت ان تضمن لنفسها حتى بعد الرجوع الى الديمقراطية وكانا في الحياة السياسية من خلال عقد صفقة مع المرشح للرئاسة وهو (تانكريدو نيفيس) مفادها عدم تقديم العسكريين للمحاكمة او كشف الاسرار المظلمة لهم او طردهم من مناصبهم في الحكومة وانهم سيساندون (تانكريدو نيفيس) ولن يعارضوا أي اصلاح دستوري يؤدي الى انتخاب رئاسي مباشر وهو النظام التعددي الحزبي[٦٣].

وفي حقيقة الامر ان اصرار عسكريي البرازيل على استمرار الانتخاب غير المباشر لرئيس الدولة هو لضمان تاثيرهم في عملية الانتخاب مع ضمان بان يكون اول رئيس مدني بعد الرؤساء العسكريين مقبولا لديهم اذ كان تحبيذهم (لتانكريدو نيفيس) الذي فاز في الانتخابات باغلبية مطلقة فقد حصل على (٤٨٠) صوتا مقابل (١٨٠) صوتا لمرشح الحزب الديمقراطي الاجتماعي وانتخب (خوزية سارني) نائبا للرئيس من خلال الاقتراع غير المباشر داخل الهيئة التشريعية المؤلفة من (٦٨٦) عضوا[٦٤].

وهكذا شكلت هذه الانتخابات انهيار النظام حكم كامل ونمطه وقاد البلاد الى الديمقراطية المدنية، وبدا التفكير في انتخاب جمعية تأسيسية مهمتها أعداد مسودة الدستور الذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري المباشر وتقليص مدة الرئاسة إلى أربع سنوات، وتم الإعلان عن هذا الدستور في ٥تشرين الاول ١٩٨٨ وتضمن ثلاثمائة مادة لانحياز عملية التحول الديمقراطي[٦٥].

---

[62] هادي رشيد الجاوشلي، دول العالم، (بغداد، مطبعة الجاحظ، الطبعة الاولى، لسنة١٩٨٩)، ص٤١٠-٤١١.

[63] د. عبد الرزاق مطلك فهد، المصدر السابق، ص٢٨٣-٢٨٤.

[64] انظر كلاً من:

- Harry Kantor, Op. Cit., P.94.
- هادي رشيد، المصدر السابق، ص٤١١.

[65] Harry Kantor, Op. Cit., P.94.

ونجد ان ما يميز هذا الدستور هو اعطاء الجماهير حق الانتخاب، فالانتخاب اجباري لكافة المواطنين حتى الاميين وكذلك السماح بانشاء احزاب بالنسبة لتلك المرتبطة بمنظمات اجنبية وحظر كافة اشكال الرقابة على الصحافة والاعمال الفنية والاقرار بحق الاحزاب للعمال كما انه من الضروري انتخاب رئيس الدولة ونائبه بالاقتراع السري المباشر وعلى جولتين ولدورة واحدة امدها اربع سنوات مع وجود كونكرس يتم انتخابهما بواسطة نوع خاص من التمثيل النسبي، كما انه نص الدستور وجعله يتناسب مع متطلبات كل مرحلة[٦٦].

ونجد انه بعد شهر واحد من تطبيق الدستور جرت انتخابات بلدية في تشرين الثاني ١٩٨٨ وتم التعبير فها عن مشاركة واسعة وتمثلت في فوز سابق لليسار البرازيلي ونجاح حزب العمال الاشتراكي الذي شن عدة اجراءات التقشف الحكومية التي شرعتها بناءا على مشورة صندوق النقد الدولي والتي ادت الى موجة استياء شعبي لم تشهدها البرازيل حتى ايام الحكم العسكري[٦٧].

وهكذا تلاحظ ان الدستور اباح التعددية الحزبية واعطى الحرية الكاملة للاحزاب للتعبير عن اهدافها ومبادئها كما ورفع عنها كل وسائل الحظر والرقابة وهو بذلك يجسد فعلا اوجه الديمقراطية الحقيقية كما انه تاكيده على ضرورة انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري المباشر يشكل علامة مميزة في تاريخ الشعوب اللاتينية اذ ان اغلب دساتير دول امريكا اللاتينية لاتوجد فيها نصوص على الانتخاب الحر المباشر، وانما غير المباشر لرئيس الدولة وهذا يدل على ان البرازيل حظيت بقدر او باخر بديمقراطية وتعددية افضل من غيرها من الدول اللاتينية الاخرى.

استنتاجات :

من خلال دراستنا لطبيعة كلا النظامين وموقع التعددية فيهما توصلنا الى مجموعة من النقاط التي تبين اوجه الاختلاف بين النظامين ، وطبيعة الديمقراطية والتعددية الحزبية في كل منهما لذا توصلنا الى النظام السياسي البرازيلي بالنقاط التالية:

١. هيمنة نظام حزبي واحد على السلطة، على الرغم من وجود الاحزاب وهذه الاحزاب وان وجدت فما هي الا احزاب شكلية، شبحية لادور لها فهي قد اطرت علاقتها مع الحزب الحاكم.

---

[66] Harry Kantor, Op. Cit., P.94.

[67] Petor Rains, five Latin American nations a comparative political study (Macmitlan company, New York, 1971) P.248.

٢. لا وجود لمعارضة حقيقية، اذ ان من طبيعة ومن ابرز اهداف الديمقراطية لابد من وجود تعددية حزبية واطراف معارضة تحد من سوء استخدام السلطة في حالة انحرافها.

٣. ليس هناك تداول فعلي للسلطة من قبل الاحزاب المعارضة.

كما ان اوجه الاختلاف الاخرى عديدة، الا ان هناك عدة اسئلة تطرح منها ان المكسيك كانت ديمقراطية ام لا؟ وهل يمكن تحقيق ديمقراطية في ظل هيمنة حزب واحد؟ وهل نجحت البرازيل في ان تكون دولة ديمقراطية حقا، وما هي العوامل التي حكمت تلك الديمقراطية؟ وهل هناك اوجه للتشابه بين النظامين ؟ بالتاكيد مثلما توجد اوجه اختلاف، لابد من وجود اوجه تشابه بين النظامين، اذ كلاهما دولتان من دول قارة واحدة تشابهت ظروفها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية معا، اذ ان كليهما عانى من هيمنة استعمار، وعانى من دور المؤسسة العسكرية، والتاثير الامريكي والمشكلات الاقتصادية، اما مسالة تحقيق الديمقراطية فهل تحققت في أي نظام منها. نرى ان هناك رايين.. الاول يرى ان المكسيك دولة ليست ديمقراطية باي حال من الاحوال ذلك ان الحزب الحاكم هو المهيمن على السلطة ولمدة اكثر من ستين عاما، ونحن مع هذا الراي اما الراي الاخر فيرى ان المكسيك دولة ديمقراطية بدليل ان الحزب الثوري يمثل تقريبا معظم الميول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبهذا فهو قادر على التكيف مع المصالح الشخصية والمصلحة الوطنية في الوقت نفسه ويرشح شخصا لرئاسة الجمهورية الذي ممكن ان يميل الى اليمين او اليسار وبهذا فهو يوفق بين الميول المختلفة والرغبات على النطاقين العم والخاص[٦٨].

وعليه يجب ان ناخذ بنظر الاعتبار العوامل الايجابية التي حققها الحزب الحاكم في المكسيك منها تحقيق الاستقرار السياسي والانجازات الكبيرة على كافة المستويات، وان ما قام به هو توقف الانقلابات تلك الظاهرة التي تسود معظم دول القارة اللاتينية، لذلك فهو دولة ديمقراطية، ولانه مع الانتقادات الموجهة الى اسلوب الانتخابات وهيمنة هذا الحزب الا ان هذا لايعني انه دولة غير ديمقراطية اذ يستطيع من خلال اصدار تشريعات جديدة ومع واقع التعددية الحزبية الموجودة الى جانب الحزب والانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي تحصل فهي مؤشرات لها دلالتها ومغزاها في تجسيد الديمقراطية بقدر او باخر[٦٩].

وكما هو معروف من شروط الديمقراطية الحقة هو وجود التعددية

---

68 احمد عبد الله، نموذج الانتقال من الحكم العسكري الى الحكم المدني في امريكا اللاتينية (مجلة السياة الدولية، العدد٨٣، ١٩٨٦)، ص١٨٦.

69 محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٨.

السياسية وان القرار السياسي هو ثمرة التفاعل بين كل القوى السياسية للوصول الى حل وسط والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة وسماع الاراء المعارضة، ولو اخذنا المعارضة في النظام المكسيكي لوجدناها تختلف عما هي عليه في النظام البرازيلي، وحتى طبيعة تكوين هذه الاحزاب، فالاحزاب في المكسيك تنشط او تزداد نشاطا وتبدا باعادة تنظيمها ايام الحملات الانتخابية وهي احزاب ضعيفة وكانت على مواجهة قدرات الحزب الثوري المؤسسي اما الاحزاب البرازيلية وكما مر بنا نراها على الرغم مما مرت به فيه من ازمنة جمود ايام الحكم العسكري منذ عام ١٩٦٤-١٩٨٥ الا انها كانت بارزة ومؤثرة في الحياة السياسية البرازيلية وذلك بدليل تعاقب على السلطة عدة رؤساء من احزاب مختلفة وليس من حزب واحد.

كما ان المعارضة تبرز بوضوح لتعبر عن اهدافها في البرازيل وتصل الى حد توجيه الاتهام لرئيس الدولة او المطالبة بتنحيته عن السلطة كما حصل مع الرئيس (فرنادنو كولوردي ميللو) الذي اتهم بالفساد والرشوة الا ان المعارضة في النظام المكسيكي بقيت خاضعة لهيمنة الحزب الحاكم وهي حتى في ايام الانتخابات تسعى فقط لارضاء هذا الحزب ولاضفاء سمة الديمقراطية على نظام الحزب المهيمن.

وان من شروط الديمقراطية وجود التعددية الحزبية والتنافس الحر والمشاركة في السلطة التي هي ليست حكرا على حزب معين، ولابد من مسالة اساسية وهي مسالة التداول السلمي للسلطة، وهذه كانت غير موجودة في النظام المكسيكي فالسلطة انحصرت في نطاق حزب واحد وهو الحزب الثوري المؤسسي، لذالك نجد ان التعددية السياسية قد برزت بشكل واضح في البرازيل اكثر مما هي عليه في المكسيك، ولانقول ان البرازيل هي دولة ديمقراطية مئة بالمائة ألا اننا نرى انها في نطاق ديمقراطي لم يكتمل بناؤه بعد وذلك بسبب الازمات الاقتصادية والظروف السياسية فهناك عقبات شانها في ذلك شان دول القارة اللاتينية الاخرى.

الخاتمة

من خلال دراستنا لظاهرة التعددية في القارة اللاتينية نرى مسألة في غاية الأهمية، ألا وهي أن دول هذه القارة عرفت التعددية واستوعبت الدروس والنتائج المترتبة عنها وهي مستمرة في طريقها نحو استيعاب هذه الظاهرة بشكل اكبر وأكثر دقة ورغم الصعوبات التي تواجهها والمعوقات التي تمنعها من الاستمرار وتعيقها عن العمل ألا أن ذلك لم يمنع المجتمعات اللاتينية من ممارسة الديمقراطية وإعطاء مسألة تداول السلطة أهمية كبيرة والانتقال السلمي لها والعمل على وصول قيادات تعمل لخدمتها والدليل على ذلك ما حصل في الآونة الأخيرة بعد سلسلة الانتخابات التي جرت في معظم دول القارة وانتهت بوصول قيادات يسارية إلى دفة الحكم وهي سابقة لم تحدث من قبل ألا في كوبا وشيلي التي انتهت تجربتها في عام ١٩٧٣ وعادت الأحزاب اليسارية في الصعود إلى السلطة مع بداية الألفية الجديدة واليوم ما يقارب الثمانية دول لاتينية تسير على النهج الاشتراكي وتقف بالضد من الساسة الأمريكية في القارة وتعارض نفوذها وهيمنتها المتأصلة الجذور وتحاول كسر الطوق الأمريكي المفروض عليها، فدروس التعددية أتت أكلها في هذه القارة ولا تزال مستمرة في ذلك.